الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأربعاء ٩ آذار ٢٠٢٢ | الموافق ٦ شعبان ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٦٨٨ السنة السادسة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | March 9, 2022 | No. 3688 | 15th year

السفير حداد يحذر من إدلب أوروبية كبيرة في كييف تهدد الأمن الروسي والأوروبي والعالمي

وكالات

حذر سفير سورية لدى روسيا رياض حداد من قرار سلطات كييف تشكيل ما يسمى «الفيلق الدولي» ودعوة مرتزقة أجانب إلى البلاد، مبيناً أن هذا الأمر يمكن أن يحول أوكرانيا إلى «إدلب أوروبية كبيرة».

وقال حداد لوكالة «تاس» الروسية أمس تعليقاً على إنشاء فيلق أجنبي في أوكرانيا: من الضروري أن يكون العالم على دراية بهذا الخطر الذي يلوح في الأفق والذي يسعى إلى تحويل أوكرانيا إلى إدلب أوروبية كبيرة، مبيناً أنه يشكل تهديداً للأمن الروسي والأوروبي وحتى العالمي.

وأشار حداد إلى أنه ومن خلال مثل هذه الأعمال تسمح كييف بدعم من الغرب للإرهابيين بالتسلل إلى أوروبا وتمنحهم حرية التصرف هناك، مبيناً أن هذه القوات وبأيديها أسلحة حلف الناتو سوف تستخدم لجهة تحقيق المصالح السياسية للدول الغربية التي ما زالت غير قادرة على إدراك الخطر الذي تشكله مثل هذه الممارسات على العالم والحضارة الإنسانية برمتها. وحذرت وزارة الدفاع الروسية، الخميس الماضي، مَن وصفتهم بـ«المرتزقة الغربيين» في أوكرانيا بأنهم سيحرمون من معاملة أسرى الحرب.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية في إيجاز صحفي أن كل هجمات «المرتزقة» الأجانب على القوات الروسية في أوكرانيا تتم باستخدام أسلحة قدمها الغرب.

واستثناء المقاتلين الأجانب في أوكرانيا من وضع «أسرى الحرب» يعني أنه لن يتم إطلاق سراحهم بمجرد وقف إطلاق النار وانتهاء الأعمال القتالية، وستجري عملية محاكمتهم وفق القانون الروسي.

وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، فتح المجال للأجانب للانضمام إلى قوات بلاده، باعتبار أن ذلك يهدف لحماية الأمن العالمي.

بايدن يحظر واردات الطاقة الروسية.. أسعار النفط والغاز تحلّق.. وموسكو: سيؤدي إلى تقلبات في الأسواق العالمية

بوتين يتخذ تدابير اقتصادية خاصة وروسيا تعلن وقفاً لإطلاق النار بدءاً من اليوم

الوطن

التهبت أسعار النفط والغاز العالمي ومعها بورصة المعادن والقمح، مسجلة أرقاماً قياسية جديدة، وضعت العالم على حافة مخاطر غير معروفة الأبعاد، مع إصرار أميركي – غربي لمواصلة سياسة العقوبات بحق روسيا، والذهاب بها إلى أبعد الحدود، ليبدو الأمن الاقتصادي العالمي والذي يعاني أصلاً من نقص في موارد الطاقة أمام مشهد في غاية الخطورة.

الرئيس الأميركي جو بايدن وفي خطوة متوقعة، أعلن عن حظر واردات النفط والغاز الروسية، مؤكداً أن حلفاءه في أوروبا لن يتمكنوا من الانضمام إلى هذا الحظر.

وقال بايدن في كلمة له: «الولايات المتحدة وحلفاؤها يواصلون إمداد أوكرانيا بالأسلحة بشكل يومي وزيادة المساعدات الإنسانية»، لافتاً إلى أن قرار حظر استيراد النفط والغاز الروسي سيضر بالولايات المتحدة نفسها، لكن واشنطن تعتقد أن عليها اتخاذ هذه الخطوة.

وحسب بايدن، سترتفع أسعار البنزين بعد حظر النفط والغاز الروسي، لكن السلطات الأميركية ستحث القطاع الخاص على عدم تضخيم الأسعار بسبب تداعيات العقوبات وستحارب المضاربين!

وقال بايدن: «سأفعل كلَّ شيء من أجل التصدّي لارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة»، مشدداً على أنه ليس على شركات النفط استغلال المستهلكين الأميركيين، وليس هذا الوقت المناسب للتربّح.

السفارة الروسية في واشنطن علقت على الخطوة الأميركية وقالت: إن «حظر استيراد منتجات الطاقة الروسية سينعكس على مصالح الشركات والمستهلكين في أميركا ، كما سيؤدي إلى تقلبات في أسواق الطاقة العالمية».

محللون في شركة «ريستاد إنرجي» الاستشارية، التي يقع مقرّها في العاصمة النرويجية أوسلو، قالوا: إن أسعار النفط العالمية ربّما ترتفع إلى ٢٠٠ دولار للبرميل، في وقت يجري فيه تداول عقود خام القياس العالمي (مزيج برنت) بين ١٢٦ و١٣١ دولاراً للبرميل حالياً، بعد أن تجاوز صباح أمس ١٢٧ دولاراً للبرميل، مقارنةً مع نحو ٩٧ دولاراً قبل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وكانت أسعار الغاز في أوروبا قد ارتفعت أول أمس الإثنين، بنسبة ٧٩ بالمئة، لتلامس ٣٩٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب، لأول مرة في التاريخ، بعدما كان التداول قد انتهى عند ٢٣٠٠ دولار يوم الجمعة الماضي.

وعلقت بورصة لندن للمعادن، التداول على النيكل لالتقاط الأنفاس، بعد ارتفاع قياسي للأسعار بلغ أمس ٩٠ بالمئة، حيث قفز سعر النيكل أمس إلى ١٠٠ ألف دولار للطن لأول مرة على الإطلاق، وهذا يعني أن نسبة الارتفاع تخطت ٢٥٠ بالمئة خلال يومين فقط.

تعزيزات لقوات الجيش الروسي في دونباس (عن الانترنت)

على الضفة المقابلة وقع الرئيس الروسي فلاديمر بوتين مرسوماً بشأن تطبيق تدابير اقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية من أجل ضمان أمن روسيا.

وأمر بوتين بحظر استيراد وتصدير المنتجات والمواد الخام من وإلى روسيا في عام ٢٠٢٢ وفقاً للقوائم التي يحددها مجلس الوزراء، وينص المرسوم على أن الحظر المفروض على الاستيراد والتصدير من وإلى روسيا لن يؤثر على المنتجات والمواد الخام التي يستهلكها المواطنون في احتياجاتهم اليومية.

الرئيس بوتين أكد في تصريحات له أمس، أن العملية العسكرية الخاصة التي تنفذها روسيا في أوكرانيا تضم فقط الجنود المحترفين أما جنود الخدمة الإلزامية فهم خارج العملية، وقال: «المهام الحالية منوطة فقط بالجنود المحترفين أنا على ثقة بأنه يعول عليهم في ضمان الأمن والسلام لشعب روسيا.

بموازاة ذلك جدد الرئيس الصيني شي جين بينغ، التأكيد على أن بلاده تدعم جميع الجهود لحل الأزمة في أوكرانيا سلمياً، داعياً خلال مشاركته في قمة عبر الفيديو مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتس، إلى تقديم دعم مشترك لمحادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا.

وشدد شي على ضرورة تشجيع روسيا وأوكرانيا على «الحفاظ على زخم المفاوضات والتغلب على الصعوبات ومواصلة المحادثات وتحقيق نتائج سلمية»، وأضاف: إن الوضع الحالي في أوكرانيا «مثير للقلق»، والجانب الصيني «يشعر بحزن عميق إزاء اندلاع الحرب مرة أخرى في القارة الأوروبية».

عقوبات أميركا الاقتصادية ترافقت مع إصرار أميركي على عدم الرغبة في الذهاب بعيداً بالتصعيد الميداني مع روسيا، حيث أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين بساكي، أن إعلان منطقة حظر طيران محدودة فوق أوكرانيا، سيتطلب في أي حال من الأحوال فرض حظر طيران حتى لو كان يدور الحديث عن منطقة جغرافية أصغر، وهذا الأمر سيظل يتطلب إسقاط الطائرات الروسية في حال دخولها إلى هذه المنطقة، ولهذا السبب لا تزال لدى واشنطن مخاوف من أن هذا الإجراء من شأنه أن يكون تصعيداً للأوضاع يمكن أن يقود أميركا إلى الحرب مع روسيا، الأمر الذي لا ينوي بايدن القيام به.

على الجانب الميداني، أعلنت روسيا فرض وقف إطلاق النار في عدد من المدن الأوكرانية، بدءاً من صباح اليوم، وأفاد مقر الاستجابة الإنسانية بأن موسكو مستعدةٌ لتوفير ممرات إنسانية، بالاتفاق مع الجانب الأوكراني، وذلك وفق مناطق محددة.

من جهتها أفادت وكالة «سبوتنيك» بأن نحو ٤٥٠ مسلحاً من جنسيات عربية وأجنبية من محافظة إدلب وصلوا إلى أوكرانيا للمشاركة في القتال ضد القوات الروسية، وبينت الوكالة بأنه تمّ التوصل خلال الاجتماعات إلى قرار يقضي بالسماح لعينات محددة من المسلحين الأجانب ممن ينتمون إلى التركستاني، وحراس الدين، وأنصار التوحيد، بالمغادرة إلى أوكرانيا عبر الأراضي التركية.

بالتوازي، أعلن قادة وكالات التجسس الأميركية، أنه من غير المرجح تراجع روسيا في أوكرانيا، وإنها قد تكثف تحركاتها العسكرية، رغم أي مصاعب، بما في ذلك العقوبات الغربية، محذرة من تصعيد «غير مقصود».

السجن من ٤ إلى ١٥ سنة لمن ينشر أخباراً تزعزع أسعار الصرف

«الوطن» تحصل على بعض تعديلات اللجنة المشتركة على قانون الجرائم الإلكترونية

محمد منار حميجو

علمت «الوطن» أن اللجنة المشتركة والخاصة لمناقشة مشروع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية أنهت مناقشتها للمشروع الأسبوع الماضي ومن المتوقع أن يتم عرضه على قبة مجلس الشعب للتصويت عليه من أعضاء المجلس الأسبوع القادم بعدما عدلت اللجنة العديد من المواد وأضافت مواد أخرى لم ترد في النسخة الواردة من الحكومة حيث تشددت اللجنة في بعض المواد المضافة وخففت من عقوبة مواد أخرى وفق المعلومات التي حصلت عليها «الوطن».

ومن المواد التي أضافتها اللجنة المشتركة والمؤلفة من لجنتي الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشؤون التشريعية والدستورية في مجلس الشعب، ما يتعلق بـ«النيل من مكانة الدولة المالية» فتضمن المشروع أنه يعاقب بالسجن المؤقت من أربع سنوات وحتى ١٥ سنة وبغرامة مالية من ٥ إلى ١٠ ملايين ليرة سورية كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو نشر على الشبكة أخباراً تؤدي إلى زعزعة النقد وأسعار الصرف في النشرات الرسمية.

وبخصوص المادة المتعلقة بالنيل من هيبة الدولة والتي أثارت الاهتمام في الشارع السوري لجهة تفسيرها فإن اللجنة حافظت على النص الوارد من الحكومة مع التشدد بالغرامة المالية لتصل إلى خمسة ملايين ليرة، علماً أن النص الوارد من الحكومة تضمن أن العقوبة تتراوح بين مليونين إلى أربعة ملايين ليرة، فأصبحت المادة بعد الاتفاق عليها في اللجنة أنه يعاقب بالسجن المؤقت من ثلاث حتى خمس سنوات وبغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات بنشر أخبار كاذبة على الشبكة من شأنها النيل من هيبة الدولة أو المساس بالوحدة الوطنية أو إثارة الرأي العام.

ومن المواد التي أضافتها اللجنة على مشروع القانون، الجرائم الواقعة على الدستور وهي وفق المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» كل من ينشر ما يسيء للدستور عبر الشبكة يعاقب بالسجن المؤقت من سبع إلى ١٠ سنوات.

كبير المفاوضين الإيرانيين يصل «فيينا» اليوم لاستكمال المفاوضات

فرنسا وواشنطن: الاتفاق مع إيران حول ملفها النووي بات قريباً جداً

وكالات

كشفت التصريحات المتعاقبة على لسان مفاوضي فيينا «النووية»، عن قرب التوصل إلى تفاهمات جديدة تعيد الحياة لاتفاق إيران النووي.

وعلى حين أعلن الرئيس بالوكالة للبعثة الإيرانية لدى المنظمات الدولية بفيينا محمد رضا غائبي أنه تم تحقيق تقدم لافت في المفاوضات، ذكرت وكالة «إيرنا» أن كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني سيتوجه صباح (اليوم) الأربعاء إلى فيينا لاستكمال المفاوضات.

فرنسا، وعلى لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية آن كلير ليجندر، أكدت بدورها أن الاتفاق مع إيران بشأن ملفها النووي «قريب جداً»، وحذّرت من أن أي تأجيل آخر للمحادثات الرامية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام ٢٠١٥، ربما يهدد فرص الوصول إلى اتفاق».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية في تصريح صحفي: إن «فرنسا وبريطانيا وألمانيا دعت جميع الأطراف إلى تبني نهج مسؤول للوصول إلى اتفاق».

بدورها، قالت الولايات المتحدة في بيان أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إنه «لم يتبق سوى وقت قصير جداً أمام الدبلوماسية، لإحياء الاتفاق النووي الإيراني».

وأضاف البيان: إنه «إذا نجحت هذه المفاوضات فإن مثل هذه العودة ستكون إنجازاً كبيراً للدبلوماسية الدولية، وتمثل عهداً جديداً في نهجنا تجاه برنامج إيران النووي».

وفي وقت لاحق مساء أمس، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة وفرنسا اتفقتا، على مواصلة التنسيق الوثيق في محاولة للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران.

وأفادت وكالة «رويترز» بأن البيان جاء في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس، حسب «رويترز».

وكالة «إرنا» الإيرانية قالت: إن الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية على مستوى خبراء الدول المشاركة تواصلت أمس في فيينا، حيث جرى التركيز على إلغاء الحظر.

وأشارت الوكالة إلى أنه ورغم التقدم اللافت الحاصل في المفاوضات، لكن مازالت هنالك قضايا مهمة متبقية، ولم يتم التوصل إلى الاتفاق النهائي ولا يوجد موعد محسوم لذلك؛ وسيكون الوصول إلى الاتفاق النهائي في متناول اليد فقط عند اتخاذ القرارات السياسية اللازمة من قبل الأطراف الغربية وخاصة واشنطن.

وتأتي تسارع الخطوات الغربية للوصول إلى اتفاق مع إيران في وقت تسعى فيه هذه الدول لمحاولة تعويض النقص الحاصل في موارد الطاقة بالعالم نتيجة العقوبات التي فرضتها على روسيا، والتي تسببت بارتفاعات تاريخية في أسعار النفط والغاز.

٧٣ مليار ليرة سلفة للسورية للتجارة لتوريد السكر «الذكي»

الحكومة ترفع صوتها: التعاطي بحزم مع المحتكرين والمضاربين

الوطن

أكد مجلس الوزراء على تشديد الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وضمان انسياب جميع أنواع السلع والمواد الأساسية التي تحتاجها السوق المحلية، والتعاطي بحزم مع كل من يحتكر أو يضارب على المواد الأساسية بهدف رفع أسعارها، والعمل بالتوازي على زج كل الإمكانات المتوافرة لتعزيز الطاقة الإنتاجية لمؤسسات وزارة الصناعة وخصوصاً الغذائية ورفع كفاءة منتجاتها وتأمين جزء من حاجة السوق منها.

وخلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس وافق المجلس على منح السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٧٣ مليار ليرة سورية لتوريد ٣٣ ألف طن من مادة السكر ليتم توزيعها عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية.

وطلب المجلس تنظيم آليات تقديم الخدمات للمواطنين والحد من الازدحام والاستثمار الأمثل لمشروعات الري الحكومية على أن تكون الأولوية لزراعة محصول القمح والعمل على زيادة كميات المازوت الزراعي المخصصة للزراعة، وإنجاز قاعدة بيانات دقيقة لمختلف القطاعات بما يمكن من التخطيط السليم وفق أسس صحيحة.

واستعرض المجلس مذكرة هيئة التخطيط والتعاون الدولي حول تتبع تنفيذ الموازنة الاستثمارية للدولة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم التأكيد على كل الوزارات تزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة بشكل دقيق في الوقت المحدد ليتسنى لها متابعة الإنفاق الاستثماري لكل جهة ونسبة الإنجاز وإعداد تقارير التتبع بالشكل المناسب.

كما شددت المداولات على أهمية الإنفاق الاستثماري والإنتاجي والخدمي في تنشيط مجمل النشاط الاقتصادي الوطني.

وحول التوجه الحكومي للاعتماد على الطاقات المتجددة بما يسهم في تخفيف الضغط والحمولة المتزايدة على الشبكة الكهربائية، وافق المجلس على تنفيذ مشروع كهروضوئي لتوليد الطاقة الكهربائية على سطح مبنى رئاسة مجلس الوزراء.

زارت سوق «منتجات سوريات» بدمشق واطلعت على إبداعات النساء المشاركات ومشاريعهن

السيدة أسماء الأسد: سياسة الدولة بدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة واضحة وأولوية

الوطن

أكدت السيدة أسماء الأسد أن سياسة الدولة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي اليوم أولوية، مشيرة إلى أن هذه المشاريع تُعتبر قوة اقتصادية لأكثرية الدول، وتشكل القاعدة الأساسية العامة للاقتصاد وتخلق فرص عمل أكبر.

وخلال زيارتها أمس لسوق «منتجات سوريات»، الذي تحتضنه محطة الحجاز التاريخية وسط دمشق بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، جالت السيدة أسماء على النساء المنتجات المشاركات في السوق، واطّلعت على منتجاتهن وتحادثت معهن عن مشاريعهن الصغيرة وكيف بدأن بها وطورنها والأساليب التي يتبعنها لتسويق المنتجات، وعن المعوقات التي تعترضهن في عملهن.

واعتبرت السيدة أسماء، أن الظروف أثرت على كل جانب من جوانب حياتنا الإنسانية، وأصابت كل القطاعات وكل المجالات، ولا يوجد قطاع تأثر بهذه الظروف أكثر من قطاع الأعمال الذي نعرف جميعاً درجة حساسيته لأي هزة.

وشددت السيدة أسماء على أن الدولة سياستها اليوم واضحة بدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس بسبب الحرب والحصار كما يعتقد البعض، وإنما هذه المشاريع تُعتبر قوة اقتصادية لأكثرية الدول، سواء كانت هذه الدول قوية وكبيرة أم صغيرة، غنية أم فقيرة، وهذه المشاريع تشكل القاعدة الأساسية العامة للاقتصاد وتخلق فرص عمل أكبر، كما أنها تتكامل مع المشاريع الكبيرة، وبالتالي فهذه السياسة سياسة الدولة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي اليوم أولوية، وبدأت بتطبيقها بشكل عملي من خلال القانون الذي صدر العام الماضي وسمح بإنشاء مصارف مختصة لتسهيل عملية الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرة إلى أنه خلال هذا العام تمكنت هذه المصارف من تمويل وإعطاء قروض لما يقرب من ٥٠ ألف مشروع بقيمة ٦١ مليار ليرة.

السيدة أسماء أشارت إلى أن المرأة السورية قاتلت وقاومت وأنتجت إلى جانب الرجل، وبالتالي استطاعت أن تقدم نفسها كعنصر من عناصر مقاومة آثار الحرب، وكعنصر قادر على أن يغير في مسار الحرب وليس ضحية لها، وظهرت كرمز للقوة وليس للضعف.

(تفاصيل ص٢)